دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة لدور البلدية.

The role of local administration in achieving sustainable local development: a study of the role of the municipality.

فاطمة قوال.

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، الإيميل المهني للباحث: fatima.goual@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2022-03-21 **تاريخ القبول**: 2022-06-07 **تاريخ النشر**: 2022-06-15

ملخص: في إطار التوجه نحو المحليات كآلية لإحداث التنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة لتعالج موضوع الإدارة المحلية كنظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولية اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي أن الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية، وهذا لا يقضي على اختصاصات الحكومة المركزية بل أنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين، وذلك من خلال التركيز تحديدا على دور ومساهمة البلدية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية؛ التنمية المحلية؛ التنمية المستدامة؛ البلدية؛ اللامركزية.

Abstract :In the context of the trend toward slocalities as a mechanism to bring about sustainable development, thisstudy came to address the issue of local administration as a system of public administration and a tool of development aim edatin creasing the efficiency of administrative performance in the state, according to whichlo calities are given competencies and powers that help speed and ease decision-making away from Central control, witht hisde cision being linked to achieving the state's development policies ,It expresses regionaldecentralization as a method of administrative organization of the state, thatis, the local administration leads to the transfer of somepowers to the local units, and thisdoes not eliminate the competencies of the central government, but ratherit shows the relationship of the participation of the central local units, and as a result of thisrelationship coordination must bebetween the two parties, and This isdone by focusing specifically on the role and contribution of the municipality.

Keywords: local administration, local development, sustainable development, municipality, decentralization.ls.

المؤلف المرسل: فاطمة قوال، **الإيمايل**: fatima.goual@univ-tlemcen.dz

1.مقدمة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد دور الحكومات في الكثير من دول العالم النامية (الدول الحديثة الاستقلال) في مجال تزويد السكان بالخدمات الأساسية مثل توصيل شبكات النقل والمياه وخدمات الصحة والتعليم وغيرها، بصورة عامة ازداد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان

من الواجب أن تتحمل الحكومات في هذه الدول مسؤولية التنمية بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تقوم به في إقامة البنية الأساسية والدفاع و الأمن، وقد أدى هذا التزايد في المسؤوليات الحكومية إلى تركز سلطة صنع القرار التنموي في أيد ي الحكومة المركزية وهذا ما أدى إلى بروز العديد من الثغرات والمشكلات التنموية المتعددة مثل ازدياد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية، سواء على مستوى المناطق النائية أو الأقاليم الداخلية أو بعض التجمعات السكانية أو على الصعيد المحلي بشك لعام، اذ أصبح يتعار على الحكومة كوحدة مركزية تسيير أقاليمها بنفسها والإطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من قبل أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، وهذا ما

يفرض وجود الإدارة المحلية المتمثلة في نظام من نظم الإدارة العامة وكوسيلة لمساعدة الحكومة على أداء رسالتها بفعالية وكفاءة من خلال التركيز على دور البلدية. ومن هذا المنطلق تم صياغة الإشكالية للورقة البحتية على النحو التالي:

كيف يمكن للإدارة المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وفيما يتجلى دور البلدية في ذلك؟

وللإجابة على هذه الاشكالية لابد من تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

2. مدخل مفاهيمي للإدارة المحلية:

يعد تحديد وضبط المفاهيم من القضايا المهمة والضرورية خاصة وأن معظمها لا تزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي العلوم السياسية بصفة خاصة، وأن تحديد المفاهيم تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية.

قبل الحديث عن ماهية الإدارة المحلية لا بد من الإشارة أولا إلى مفهومي المركزية و اللامركزية .

1- ماذا نعني بالمركزية الإدارية واللامركزية الإدارية؟

أ. المركزية الإدارية: تعني حصر مظاهر الوظائف الإدارية وتركيزها في يد السلطة المركزية بالعاصمة وممثليها في الأقاليم فهي تفترض وجود جهة إدارية واحدة يمارس كل أوجه النشاط الإداري على مستوى كل إقليم الدولة وتشمل خدماتها جميع المواطنين دون استثناء.

ب. اللامركزية الإدارية: يرى "**فوديل**" و"**دلفوفيه**" أنها ترتكز على إعطاء سلطة تقرير لأجهزة عبر موظفي السلطة المركزية ولا تخضع لواجب الطاعة التسلسلية وغالبا ما تنتخب من المواطنين أصحاب العلاقة.و هي نوعان: إقليمية ومرفقية.

1.2 تعريف الإدارة المحلية:

تمثل دراسة أنظمة الإدارة المحلية مكانا هاما لدى الباحثين لما لها دور كبير في الحفاظ على توازن الدولة وضمان أدائها لواجباتها على مستوى كافة أقاليمها.

لقد انطلق بعض الباحثين في فرنسا في تعريفهم للإدارة المحلية من تعريف اللامركزية الإدارية الإقليمية أو ما يعرف بالجماعات المحلية، إذ تعني الإدارة المحلية بهذه الصورة أن يمنح القانون لهيئة منتخبة ذات شخصية سلطة التقرير في كل أو جزء من الشؤون المحلية.

ترى الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة، وهي بذلك تحث على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي.

لقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليها، فقد عرفها الكاتب الفرنسي "Waline": "بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين".(أيمن عودة المعاني، صفحة 22)

كما وعرفها "John Cherke": "بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافة إلى الأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية.إن الجماعة اللامركزية الإقليمية لها استقلال قانوني ناتج عن منحها الشخصية المعنوية، كما أنها تحوي أجهزة محددة جغرافيا

أما الفقيه الفرنسي أندريه دولوبادير: « يرى أنها إصلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها .(القبيلات، 2010، صفحة 19)

فيعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي GrameModie أنها: "مجلس منتخب ترتكز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة" .(Modie Grame, 1965, p. 50)

ويعرفها الأستاذ: "DelaubadaireAndre جعل من القرية أو البلدية جماعات لامركزية يتمتنظيمها بالطريقة التي تساعدهم على إدارة أنفسهم بذا م مع إبقائهم مندمجين في الدولة."(Andre Delaubadaire، 1953، صفحة 65)

وعلى ضوء ما سبق فإن الإدارة المحلية هي تولي وحدة إدارية ذات شخصية معنوية ممارسة اختصاصات إدارية أصيلة على مستوى إقليم محدد، ويسير هذه الوحدة مجلس منتخب من قبل المواطنين المحليين على أن يظل للدولة سلطة الوصاية والإشراف على هذه الوحدة،تتميز بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.

- تعمل على تكييف النظام الإداري ليلاءم الأفراد دون تطويع الأفراد يتكيفوا مع الإدارة.
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.

2.2 مرتكزات الإدارة المحلية:

ترتكز الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات تتمثل بما يلي:

أ/ تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية:

قبل البدء بالحديث عن هذا العنصر لابد من تعريف معنى الشخصية المعنوية أو الاعتبارية كما يطلق عليها البعض، فالشخصية المعنوية تعرف على أنها "مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تمامًا كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصًا حقيقيًا، فهي لها حقوق وعليها التزامات، وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر الماديةالمكونة لها.(محمد محمودالطعامنة، 2003، صفحة 9)

إن ما يميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، فإذا ما أغفلت الشخصية المعنوية فإن ذلك يعني أنها ما زالت مرتبطة بالإدارة المركزية لذا فإن هذا الطابع هو الذي يميزها ويمنحها الصفة القانونية، وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإدارة المحلية إلا نتيجة منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها.

وهذه الوحدات "تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها وممثليها، وإبرازها بهذا الشكل القانوني الموحد، هو حل للإشكالات الناجمة لقيامها بنشاطاتها فاعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلاً للإلزام والإلتزام، وأصبح قادرًا على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات وهذا الأمر يتبعه ذمة مالية مستقلة لعدد الأشخاص المعنوية بما يسمح لها القيام باختصاصاتها.

ب/ قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية:

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية لا تعتبر كافية، فلابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف المشرع بها "ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فإنه من المتعين أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم، ومن ثم كان الانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين . المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي" فجوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بأن يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها. لاشك أن الفقهاء قد انقسموا في آرائهم إلى فريقين: الفريق الأول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية على أساس الانتخاب، وحجتهم بذلك هو تكريس معنى استقلال المجالس المحلية، والأمر الآخر هو تلاءم نظام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد الأخذ بنظام الانتخاب.(المرجع نفسه ،ص.11)

جـ/ تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية:

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، ومن المعروف أنه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية، ويرى حسن عواضة "أنه لا يمكن للإدارة المركزية أن تصل في رقابتها على الإدارة المحلية إلى حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك أن ممارسة سلطة إصدارالأوامر تصطدم باستقلال الإدارة المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه" فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وأن لا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة باستقلاليتها.(عبد الرازق الشيخلي، 2002)

3. الإطار مفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة:

1.3 تعريف التنمية المحلية:

– جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها تلك " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".

– وعرفت على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية والحكومية لارتقاء مستويات التجمعات المحلية في كل مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

– وتعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

2.3 مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ تقوم عليها التنمية المحلية هي:(عبد الهاد الجوهر و آخرون، 2001، صفحة 67)

- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية و السكانية بحيث تغطي المشروعات و البرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص و إرضاء المواطنين.
- مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفيةدون تنمية حضرية أو العكس حيث توتد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بينا لجوانب

المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين ماد وغير ماد .

- مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجة هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.
- مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.

3.3 مفهوم التنمية المستدامة:

أصبح مفهوم التنمية المستدامة محركا سياسيا عالميا يوجه مستقبل الأمم الاقتصادي و الاستراتيجي ،فمن خلال أنماط الاستهلاك و الإنتاج غير المسؤول ، أصبح للإنسان تأثيرات ضارة بالبيئة ، و هو ما عرض الأرض و الأجيال المستقبلية للخطر.

ففي تقريره مبادرة من أجل التغيير، عرف (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تحدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم."(دونانو رومانو، 2003، صفحة 52)

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "مسار قائم على المشاركة ورشادة الحكم الديمقراطي للخيارات المجتمعية المشتركة."

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية."

وحسب قاموس ويبسترwebster تعني أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها تزئيا أو كليا".(عبد الخالق عبد الله، صفحة 293)

4.3 مجالات التنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي؛ أنه على الدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف، وعلى الصعيد البيئي؛ فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية وخاصة الموارد المائية. وأيضا على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة، والتي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الأوزون.

وأن القاسم المشترك لهذه التعريفات، أنه لكي تكون هناك تنمية مستدامة يجب ألا نتجاهل المحيط البيئي، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، وإعطاء تحول تقني للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة. وكذلك التركيز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية والعمرانية والسكانية، التي شهدها العالم مؤخرا، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(Antoine Da gumbo ، 2003، صفحة 26).

4. التنمية المحلية المستدامة: ضبط المفهوم:

إن مشروع التنمية المستدامة عل مستوى وحدة أو إقليم هو عملية تأخذ في الإعتبار مصلحة الجماعة بأكملها، وهذا يعتمد على وضع استراتيجيات وتحديد الأولويات لكل وحدة، والتكيف مع البيئة المتغيرة لنصل في النهاية إلى تنمية شاملة عل مستوى الدولة.

1.4 تعريف التنمية المحلية المستدامة:

تعرف بأنها " نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم".(سليماني محمد، 2015، صفحة 180)

– وهناك من يعرفها على أنها " إستراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أ تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية ".)المرجع نفسه ،ص(. 180.

2.4 أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

في حقيقة الأمر تكمن أبعاد التنمية المحلية المستدامة في نفس الأبعاد الأساسية التي تقتضيها التنمية المستدامة على المستوى الكلي فقط أن يكون تجسيدا في الأوساط المحلية التي تكون على علاقة مباشرة بالإدارة المحلية، ولذلك تتمثل هذه الأبعاد في:

–البعد البيئي: ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال إدارة النفايات المتواجدة بها والحفاظ على الموارد بنفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.

– البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يعتمد على تحقيق التكامل والانسجام فيما بين المصالح والمشاريع ووضع الخطط والقرارات التنموية بالوسط المحلي، ويكون هذا البعد مستداما لما يستطيع تلبية المتطلبات الأساسية بنفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.ويأخذ بعين الاعتبار الجوانب التي تتسبب في تدهور البيئة المحلية.

– البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على المساواة والعدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع المحلي في الحصول على المتطلبات الأساسية من تعليم وصحة ومسكن إلى غير ذلك من الخدمات التي تلتزم الإدارة المحلية بتقديمها، ويقتضي هذا المبدأ مشاركة المجتمع المحلي للكشف عن كل ما ينقصه من هذه المتطلبات.

لذا يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تشارك التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين هما: أن التنمية المحلية عبارة عن تكافؤ لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته و حاجياته و لكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع و استغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الإعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد. (Olivier GODARD, p. 54)، من هنا نستنتج أن التنمية المحلية بمفهومها التقليدي تحتوي على بعدين هما البعد الاقتصادي و الاجتماعي و بإدراج مصطلح الإستدامة لها يضيف لها البعد البيئي وهذا من أجل الحفاظ عل الموارد الطبيعية من الاستنزاف حماية لحقوق الأجيال المستقبلية.

فالإستدامة يراها البعض على أنها : " كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.(BRODHAG, Christian، 2004)

كما أنها "ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم.

3.4 خصائص المجتمع المحلي المستدام:

يتميز المجتمع المحلي المستدام بثلاثة خصائص تتمثل في سلامته للبيئة، وحصوله على العدالة الاجتماعية، وقدرته على استمرارية الإنتاج السلعي والخدماتي لما يحقق متطلباته دون أن يضر ببيئته.

5. دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري ، بل هي الجهاز أوالخلية التنظيمية الأساسية و القاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا ، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتحدث بموجب قانون .

1.5 تعريف البلدية:

تعني حسب قانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 ابريل 1970 المتعلق بالبلدية أن "إن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون ، ولها إقليم واسع ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية " بحيث : (سليماني و بايزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص169 .)

- جماعة إقليمية : بمعنى لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة وهو ما نصت عليه المادة الثانية من القانون 90_08 المؤرخ في 7 ابريل "للبلدية إقليم،اسم ومقر".
- أساسية: أي قاعدية بمعنى أصغر جزء في التقسيم الاقليمي .
- تتمتع بالشخصية المعنوية مجموعة من الاشخاص أو الأموال ترصد لتحقيق مصالح وأهداف يعجز الفرد عن أو المال الخاص عن تحقيقها ،و يصبح هذا الشخص يتمتع بأهلية قانونية تسمح له من اكتساب وتحمل التزامات وهو ما تعبر عليه الشخصية المعنوية بالنسبة للبلدية .

-وتعني حسب المادة الثانية من القانون رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432هـ الموافق ل 22 يونيو 2011 أن "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ".(أنظر قانون الجماعات الإقليمية، 2012، صفحة 05)

وتعتبر البلدية من أهم المؤسسات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعتبر عنهما وتعكس برامجها وتتوسط مباشرة بينهما وبين المواطن على مستواها الإقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته واحتياجاته.

2.5 دور البلدية في التنمية المستدامة:

إن البلدية خلية ادارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية على مستوى الادارة .(قرواط يونس، 2016، الصفحات 293-294)

– **في مجال التنمية الاجتماعية**: يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، وله في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية أو الرياضية للشباب. كما يستعين بالمعونات المالية والفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة والنظافة العمومية، كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغيير المحلي.

تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرفها ومعالجتها
- جمع النفايات الصلبة ومعالجتها ونقلها
-مكافحة نواقل الأمراض المنتقلة
-الحفاظ على الصحة الاغذية والمؤسسات المستقبلية للجمهور .

تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر على تطبيق القوانين والأنظمة الرامية إلى التقدم السياحي، مع المحافظة على المعالم السياحية والمناطق الاثرية والتاريخية والاثار، أما في مجال النقل والتموين تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.

– **في مجال التنمية الاقتصادية** :يظهر في وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود المتاح وفقا لسياسة العامة للمخطط الوطني،كما ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية على قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة، حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية والانجاز التجهيزات الفلاحية والانجاز

والتجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني .

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من مثانة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي ،وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية ،كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها الى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.

– **في مجال التنمية البيئية:** تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة وهذه لعدة اعتبارات أهميها:

– من أهم الاعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.

–حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل تراب البلدية من كل أشكال الثلوث.

– **في المجال المالي:** يختص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ميزانية البلدية، ويختص المجلس بالتصويت عليها باعتباره الآمر بالصرف بإسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية وتفور الاعتمادات أكما أنه يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية والمالية.

كما تخضع حسابات البلدية إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا لقوانين متعلقة بذلك.

6. الخاتمة:

بعد تناولنا للنقاط الهامة في موضوعنا هذا يمكن التأكيد على أنه تعد الإدارة المحلية بأجهزتها ومستوياتها ذات الصلاحيات المتعددة عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوظائف التي تقوم بها سواء من الجانب التنموي أو من الجانب السياسي من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة، والتخطيط المستقبلي للتنمية، زيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي في ممارسة دوره السياسي، وكل ذلك يوحي إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون وجود إدارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم

الاقتصاد والاجتماعي على مستواها كونها الجهاز الأقرب من حياة المواطن وبالتالي قدرتها في التأثير على وضعه المعيشي ومحيطه البيئي.

7. قائمة المراجع:

Andre Delaubadaire, (1953) , traite Elementaire de Droit Administratif, paris.

Antoine Da gumbo . (2003). « développement durable ;éthitique du changement, conceptinitégrateur,principe d'action », in développement durable et aménagement du territoire,. *press polytechniques et universitaire Romonde swise*.

BRODHAG, Christian. (2004, septembre 4 – 6). Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises,. *congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, Université de Genève, Suisse*.

Modie Grame. (1965). .The government of great Britain Methuen.

Olivier GODARD. (s.d.). , L'entreprise économique du développement durable – . *enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306, France*.

أنظر قانون الجماعات الإقليمية .(2012) .، الصادر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20رجب عام 1432هـ الموافق ل 22يونيو

سليماني محمد (03جوان 2015) بايزيد علي أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة . *،مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة –جامعة المدية العدد*.180 .

عبد الخالق عبد الله (s.d.)، التنمية المستدامة والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة، .*مجلة المستقبل العربي، العدد 15*.

عبد الرازق الشيخلي(23-25سبتمبر 2002) ،"العلاقة بين الحكومة المرآزية والإدارات المحلية – دراسة مقارنة"، ندوة دولية حول :العلاقة بين الإدارة المرآزية والإدارة المحلية، *المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت*.

قرواط يونس(ديسمبر 2016) ،أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، *مجلة المعيار ،العدد06)*

محمد محمود،الطعامنة ،(أغسطس2003)، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي :المفهوم والفلسفة والأهداف ،*الملتقى العربي الأول، عمان*.

عبد الحميد عبد المطلب،. (s.d.). التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

أيمن عودة المعاني. (s.d.). ، محمد عودة أبو فارس، نظرية الإدارة المحلية و تطبيقا تها في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان: . مركز أحمد ياسين الفني .

القبيلات, ح. ل. (2010). ، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان. : دار وائل للنشر والتوزيع.

دونانو رومانو. (2003). ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، . وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق .

عبد الهاد الجوهر و آخرون (2001))، دراسات في التنمية الاجتماعية،. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .